تحرير حجّة الشّيخ أبي الحسن الأشعريّ في *كون الوجود عين الماهية.*

مقالة من تأليف لطفي خيرالله

اختلفت الفلاسفة والمتكلّمون المسلمون في تعريف الوجود وبيان حقيقته، وبيان نوع علاقته بالماهية. أمّا الفلاسفة فقد اتّفقت بأنّ الوجود هو لفظ يدلّ على معنى غير المعنى الّذي يُدَلُّ به على الماهية، وأنّ معناه نفس الحصول والتّحقّق في الأعيان. ولذلك فإنّ الوجود لا يُقَالُ على مصدوقاته بالاشتراك كما تُقَالُ لفظة العين مثلا بالاشتراك على العين الباصرة، وعين الماء، وعين القوم إلى غير ذلك، إذ هذه كلّها معان مختلفة، ويُشار إليها باسم واحد، أي العين. بل إنّ الوجود ذو معنى ما مشترك بين الأشياء الّتي يقال عليها موجودة، وراء لفظه. لكنّ الوجود لا يقال كذلك بالتّواطئ، أي كما يقال الجنس على أنواعه، مثلما أنّ الحيوان يقال على أنواعه، الفرس، والحمار، وغيرهما بالسّواء، وطبيعة الحيوانيّة فيها هي هي، ولا كما تقال الطّبيعة النّوعيّة كطبيعة الانسان على أفرادها. والثّاني بيّن المنع لأنّه مثلا، يجعل الموجودات كلّها، الوجود الواجب، والموجودات الممكنة، غير مختلفة الحقيقة، فالواجب الوجود ذو الطّبيعة النّوعيّة المتّفقة مع الموجود الممكن، سيكون وجوبه زائدا على حقيقته، وإن زاد وجوبه على وجوده، فقد تركّب واجب الوجود، وهذا خلف. والأوّل

ممنوع أيضـا، وذلك لأنّ الجنس هو بـالقوّة نـوع، ويتحقّق نوعا معّينا بالفصـل، وإذا تعـدّدت أنـواع الجنس، لزم تعـدّد الفصـول، فيكـون فصل نـوع الفــرس غــير فصل نــوع الحمــار، وغــير فصل الأسـد، إلى غـير ذلـك. وهـذه الفصـول المنوِّعة للجنس لا يمكن أن تكـــــون داخلة تحت حقيقة الجنس، لأنّه لو دخلت تحت حقيقة الجنس، والجنس مشـــترك بين أنواعـــه، لكـــانت كـــلّ الفصــــول ذات حقيقة واحــــدة، وعندئذ يرتفع التعدّد النّوعيّ، وتصير الأنـواع كلّها نوعا واحـدا، مثلا الفرس والحمار هما نوع واحــد، ولا اختلاف بينهما إلاّ في اللّفـظ. فلو كـان الوجـود يقـال بالتّواطئ الجنسـيّ لكـان جنسا لِمَا يُقَـال عليـه؛ ولكن الماهيـات الّـتي يقـال عليها الوجـود إنّما هي مركّبة من جنس وفصل، ومعلوم أنّ الفصل هو فعليّة الجنس، فالفصل موجـود وجـودا أحقّا من الجنس؛ ولكن الوجود قد فُرض جنسا يُقَـالُ على كلّ الماهيات، فكلّ الماهيـات إذن تشـترك في جنس واحد أي الوجـــــــود، وتختلف بينها بفصولها، ولكن هذه الفصول إنّما هي موجــودة أيضا، ففصول الماهيـات الموجـودة تـدخل أيضا تحت جنس واحـد، أي الوجـود، فيلـزم بـأنّ كـلّ الموجــودات إنّما هي وجــود واحد، هــذا خلــف. فبان بذلك أنّ الوجود ليس بطبيعة لمصـدوقاته، وإنّما عرض عامّ لها، بما هو معـنى مطلـق، وإن أخِذَتِ الموجودات الخاصّـة، فكـلّ حقيقة حقيقة موجـودة فلها وجودها المخصـوص، فيكـون هـذا الوجود المخصوص في المبدأ الأولّ أتمّ منه في ســائر الموجــودات، وفي الموجــودات العالية والشّريفة أعلى منه في الموجودات الخسيسـة،

ويكون في الجواهر أتمّ منه في الأعراض. لأجل ذلك قالت الفلاسفة، ووافقهم بعض المتكلّمين بأنّ الوجود إنّما يُقَـالُ بالتّشـكيك على الحقـائق الموجودة، مثلما يقال النّور على نـور الشّـمس، ونور الشّمعة، إلى غير ذلك. والفلاسـفة بعد أن قـرّروا بـأنّ الوجـود هو معـنى مُشَـكَّكٌ، وليس بالمشترك، وأنّه غير الماهيـة، فـإنّهم قد أثبتـوا أيضا أنّه ليس في كـلّ الماهيـات الوجـود غـير الماهية، بل إنّ اللـه، الّـذي هو واجب الموجـود، فـــإنّ وجـــوده هو عين حقيقته، أي أنّ وجـــود الـواجب ليس بمعـنى زائد على نفس حقيقتـة، بل إنّ حقيقته هي عين وجـوده؛ أمّا في ســائر الأشياء الّتي هي ممكنة الوجـود، والّـتي بما هي هي، لا موجودة ولا معدومة، فـالوجود زائد على معناهـا، لـذلك اُحْتِيجَ فيها حتّى يـترجّح وجودها عن عدمها إلى حيثيّة أخرى غير حقيقتها، وهذه الحيثيّة هي فعل واجب الوجود نفسه.

وكان قد وُجِدَ أيضا فريق من المتكلّمين قد وافقوا الفلاسـفة في عـدّهم أنّ الوجـود يقـال بالتّشـكيك، وأنّه حقيقة غـير حقيقة الماهيــة، لكنّهم قد فاراقوهم بـأن طـردوا هـذه المغـايرة بين الوجــود، لا الوجــود المطلــق، بل الوجــود الخاصّ أيضا، لا فقط في حـقّ الأمـور الممكنـة، بل وأيضا في الواجب نفسه، فصـرّحوا بمخالفة الوجـود للماهية في واجب الوجـود كـذلك؛ وإنّا هنا نحن سوف لن نعرض لحججهم.

أمّا الشّيخ أبو الحسن الأشعري ومن تبعه فقد خالفوا الفـريقين الاثـنين، وأثبتـوا بـأنّ الوجـود

كلّه هو عين الماهية، ولذلك فعنـده الوجـود إنّما يُقَـأل على مصـدوقاته بالاشـتراك اللّفظي، كما تقـــال العين على مصـــدوقاتها، وأنّه ليس وراء لفظة الوجـــود من معـــنى آخر غـــير الماهية نفسها، و لا يمكن أن يكون هناك حقيقة أخــرى غــير الماهية المتحقّقة في الأعيــان توصف بها الماهية بـــالوجود؛ ولأجل أن يثبت هــذا المبـــدأ ســاق الشّــيخ هــذه الحجّة الّــتي نحن لآخــذون بتحريرها كلّ التّحرير:

إنّه لو كانت الماهية غير الوجود، والوجود غير الماهية، وكان للوجود حقيقة متقـرِّرة وللماهية الموصوفة بالوجود حقيقة متقرّرة غير الوجـود، والمقصـود بهما هنا لا الوجـود المطلق فقــط، والماهية المطلقة فقط، بل كلّ وجود مخصوص وكلّ ماهية مخصوصـة، كوجـود زيد المخصـوص، وماهية زيد، ووجود الله، وماهية اللــه، إلى غــير ذلك، فـإنّ هـذه المغـايرة سـوف تقتضي إمّا أن يكـون الوجـود في غــير ذات الــواجب الّــذي هو متّفق فيه بين الأشعريّ ومن تبعـه، والفلاسـفة أنّه عين ماهيتـــه، إمّا أن يكـــون الوجـــود في الماهيات الممكنة جزء من ماهياتها، مثلا، وجـود زيد جــزء من ماهيتــه، مثلما أنّ النّطق هو جــزء من ماهيته أيضـــا، وللنّطق حقيقة غـــير حقيقة الانســـانيّة، وإمّا أن لا يكـــون جـــزء من ماهيتها البتّة، فيكون عرضا لها، إمّا بنحو العــرض اللاّزم كعروض الضّحك للإنسان، أو بنحو العـرض الغـير اللاّزم كنحو عروض البياض لزيد.

وبيان أنّ الوجود ممنوع فيه أن يكون جزء من الماهية، هو أنّ ما يكـون جـزء من ماهية شـيء، فإمّا جنسـه، أو فصـله، وكلا المعنـيين مقوّمـان لطبيعة الماهيـــة، والماهية من حيث هي هي، تـــتركّب من جنس وفصـــل، فلو كـــان الوجـــود للماهية الممكنـة، جـزء داخلا فيها ومقوّما لهـا، لكانت هذه الماهيــات الممكنة من حيث هي هي موجودة، مثلما أنّ الفرس من حيث هو هو كـان حيوانا، أو صاهلا؛ وإن كانت الماهية الممكنة من حيث هي هي موجــودة، صــار منــاط وجودهــا، نفســـها، فلا تكـــون ممكنة بل واجبة؛ ولكنّها ممكنة، هـذا خلـف؛ فما أدّى إلى محـال، محـال، وهو فرضنا أنّ الوجود جزء الماهيّة.

وإذ قد بان أنّ الوجود لا يمكن أن يكـون جـزء من الماهيــة، فلننظر إن كـان يجــوز أن يكــون عرضا، إمّا بنحو العـرض اللاّزم، أو بنحو العــرض غير اللاّزم.

إنّ من اللاّزم العرضيّ ما يكون لازما للماهية من حيث هي بلا شرط الوجــود، ومنها ما يكــون لازما للماهية لا من حيثيّة الماهية بمجرّدهـا، بل بشـرط الوجـود؛ فمثـال عن الأوّل كـون المثّلث مجمـوع زوايـاه مثل زاويـتين قـائمتين، ومثـال على الثّاني، كون الانسان ذا قوّة على الضّـحك. وبَيِّنٌ أنّ الوجـــود من المحـــال أن يكـــون لازما عرضـــيّا بـــالمعنى الأوّل، لأنّه ســـوف يكـــون اقتضـــاءه الوجـــود من حيثيّة الماهية بمجرّدها، مثلما أنّ ماهية المثلّث بلا شـرط الوجـود كـانت اقتضت الصّفة المذكورة، فيكون الممكن واجبا،

وإن كان الوجود هنا، أي الوجود اللاّزم للماهية بلا شرط الوجود، ليس بالشَّطْرِ المقوّم كما في المثال السّابق.

فالوجود إذًا إن كان زائدا على الماهية، وكان ذا حقيقة غير حقيقة الماهية، فلم يبق إلاّ أن يكون عرضا لها، إمّا بالمعنى اللاّزم بشرط الوجود، وإمّا بمعنى العرض الغير لازم، كعروض البياض للجسم الأبيض.

إنّه لو صحّ أن الوجود كان ذا حقيقة زائدة على الماهية، وقائما بها قيام العرض، لكان هناك أمران، الماهية نفسها، ووجودها، والماهية تكون موضوعا معروضا للوجود، والوجود حقيقة عارضة للماهية، لأنّ الوجود هو وصف لها. وإذا كان الوجود صفة للماهية، فهو قائم بها، لأنّ كلّ صفة إنّما تقوم بموصوف. وحينئذ هذا القائم أي الوجود، إمّا أن يكون قائما بأمر معدوم، وإمّا أن يكون قائما بأمر موجود.

ومقتضى الدّليل أن يكون الوجود إنّما يقوم بمعدوم، لأنّ الموصوف بشيء إنّما يتّصف به لأجل الصّفة، فالجسم قبل أن يُكْسَى اللّون الأبيض لم يكن أبيض، بل بحلول البياض فيه قد صار أبيض، كذلك الماهية، إن كانت قد اتّصفت بالوجود، فلأجل طروّ الوجود، إذن فالوجود إنّما يقوم بماهية هي معدومة لا موجودة. ولكن قيام الوجود بماهية معدومة إنّما يلزم عنه محالان ظاهران: المحال الأوّل، هو أنّا قد ذكرنا بأنّ الموصوف العرض، سواء كان عرضا لازما

بشـــرط الوجــود، أو عرضا غــير لازم، إنّما ثبوته للمعــروض فــرع عن ثبوته هو، أي أنّه إن وُجِــدَ البيــاض، فلابــدّ أن يوجد في جسم مــا، فثبــوت البيــاض هو فــرع لثبــوت موضــوعه، لــذلك ما لم يثبت الموضـــــوع لم يثبت العـــــرض، وقد يثبت الموضـــــوع ولا يثبت العـــــرض، وأنت تعلم أنّ الموضوع هو أبــدا أحــرى بــالوجود من العــارض، كوجـــود زيد هو أثبت وجـــودا من كونه أبيض أو غنيّــا، إلى غــير ذلــك. وعلى هــذا فلو قلنا بــأنّ الوجود العارض القائم بالماهيــة، قــائم بالماهية المعدومة، لَلَزِمَ عن ذلك قيــام موجــود بمعــدوم، وكـــون العـــرض متقـــدّما تقـــدّما مطلقا على موضوعه، وهذا خلــف، إذن فــالوجود لا يمكن أن يكــون قائما بماهية معدومــة؛ والمحــال الثّــاني اللاّزم عن فرض قيــام الوجــود بماهية معدومــة، هو أنّ الماهية حـــال اتّصـــافها بـــالوجود، ففي نفســـــها معدومـــــة، فتكـــــون الماهية معدومة موجــودة، أي أنّها متّصــفة بــأمرين متناقضــين، وهذا خلف، فلــزم أنّه لا يمكن أن تكــون الماهية المتّصفة بالوجود معدومة.

فلنضع أنّها موجودة، وإن كان هــذا الوضع خلاف الــدّليل، فإنّه لازم بحكم قــانون البرهــان والجـــدل؛ إذن قد يكـــون الوجـــود المنضـــمّ إلى الماهية إنّما انضمّ إلىماهية موجودة، لأنّ ما ثبت في شيء لا بــدّ أن يثبت في ثــابت، وحينئــذ، إنّ الماهية المتقرّرة الموجــودة الّــتي هي موضــوع الوجود العارض، إمّا أن يكون تحقّقها قبل طــروّ الوجـــــود العـــــارض، إنّما بنفس ذلك الوجـــــود العــارض، أو بوجــود آخــر. والفــرض الأوّل يلــزم

عنه محال الدّور، وهو توقّف الشّيء على نفسه، كما لو قلنا بأنّ الدّجاجة أصلها البيضة، والبيضة أصلها الدّجاجة، فلزم أن البيضة أصلها البيضة، فتوقّف شيء على نفسه، وهذا محال. كذلك فلو قلنا بأنّ الوجود العارض إنّما قام بماهية متقرّرة بنفس ذلك الوجود، للزم أنّ الماهية قد تقرّرت أوّلا، وتقرّرت بالوجود العارض، ثمّ إنّ الوجود العارض قد تقرّر عارضا لمعروضه الماهية المتقرّرة بنفسه، فتوقّف الوجود العارض على نفسه، فكان دورا، وهو محال. لذلك فإنّه لا يمكن أن يكون تحقّق الماهية المعروضة للوجود بنفس ذلك الوجود العارض لها.

فعسى أن يكون تقرّرها بوجود آخر. ولكن هذا الوجود الآخر الّذي تقرّرت به الماهية حتّى يقوم الوجود العارض الأوّل بها، هل هو عين الماهية، أم غير الماهية؟ إن قلنا بأنّه عين الماهية، حصل المطلوب، وثبت مطلبنا بأنّ الوجود عين الماهية، واستغنينا عن فرض الوجود العارض الأوّل، وكونه زائدا على الماهية. وإن لم يكن عين الماهية، كان زائدا عليها، وإن كان زائدا عليها، وعارضا لها، فسيلزم فيه ما لزم في الأوّل، وإن وضعنا أيضا بأنّ هذا الوجود الثّاني الذي قد تقرّرت به الماهية لِقيام الوجود الأوّل إنّما يقوم بماهية متقرّرة، تسلسل الأمر وذهب إلى ما لا نهاية، والتّسلسل ممنوع؛ فامتنع إذن أن تكون الماهية المنضمّ لها الوجود، موجودة؛ وإذ قد بان أيضا بأنّها ليست بمعدومة، محال إذن أن يقوم الوجود بالماهية بنحو من الأنحاء،

وما لـزم عنه محـال، محـال، فـالوجود إذًا ليس بعـارض ولا زائد على الماهيـة، فثبت مطلوبنـا، أي أنّ الوجود هو عين الماهية.

إنّ الشّـيخ أبا الحسن الأشـعريّ إنّما قد اسـتدلّ فيما سـبق على مطلبه باعتبـاره المعـروض، أي الماهيـة، ولكنّه كـان قد اسـتدلّ عليه أيضا باعتباره العـارض نفسـه، أي الوجـود، وبهـذا النّحو: إنّ الوجـود العـارض للماهية قد فُـرِضَ ذا حقيقة مفهومة، وهـذه الحقيقة بما هي حقيقة لا يخلو الأمر فيها ككـلّ حقيقة من أن تكـون إمّا موجـودة، أو معدومـة؛ فعلى وضع أنّها معدومة، أي على فرض أنّ الوجود العـارض للماهية المعروضة، هو موصوف بالعدم، اقتضى ذلك محـالين اثـنين: المحـال الأوّل أن يتّصف الوجـود بنقيضه وهو العـدم، فيجتمع فيه النّقيضان، كأنّك قلت فلان موجود وغير موجـود من كلّ الحيثيّات، في الزّمن والمكان، والمحـلّ، إلى غير ذلك، وهـذا خلـف. والمحـال الثّـاني أنّ الماهية المتّصـفة بـالوجود قد اتّصـفت بـالوجود المعـدوم، أي أنّ الماهية تكـون قد تحقّقت بشيء هو في نفسه غير متحقّق، ومعلوم أنّ ما يحقّق أمر غيره هو فرع لأن يتحقّق في نفسـه، فمثلا اللّـون الأسـود لا يمكن أن يجعل جسـما أسـود، إن كـان هو في نفسه غـير ذي سـواديّة، كذلك الوجـود الـّذي تقـرّرت به الماهية لا يمكن أن يُكْسِبَ هذه الماهية صفة الوجود إن كان في ذاته هو معدوما.

بل لعـــلّ الوجـــود العـــارض إنّما هو متّصف بـــالوجود؟ وهنا أيضا ســـيلزم هـــذا المحـــال، إذ الوجــود الّــذي هو صــفة لحقيقة الوجــود الأوّل العـــــارض للماهية لا يخلو إمّا أن يكـــــون نفس حقيقة الوجود الأوّل، أو غـيره؛ فـإن كـان نفس حقيقة الوجود، صار الوجود عين الحقيقة، وبان أن لا زيادة للوجود على الماهية الموجـودة؛ وإن كـان غيرهـا، أي غـير حقيقة الوجـود العـارض، فإنّه ســيلزم نفس ما لــزم في الوجـــود الأوّل، فيتسلسل الأمر إلى ما لانهاية، والتّسلسل باطـل؛ وإذ قد بـان أنّه من فـرض الوجـود كونه معدوما اجتماع النّقيضين، وتحقّق الماهية بما لا تحقّق له في ذاتـــه، ومن فـــرض وجـــوده، التّسلسل إلى ما لا نهاية، وكلاهما محال، والّذي أدّى إلى ذلك هو كـــون الوجـــود زائـــدا على الماهيـــة، فهـــذا محـــال، فـــالوجود إذا هو عين الماهية.

تمّت المقالة في 29/12/2004 بطلبلة، ولواهب العقل الحمد والمنّة.

رأي القارئ وسؤاله

لطفي خيرالله
تونس
تاريخ الميلاد 21/02/1965 بطلبلة
باحث في الفلسفة
البريد الالكتروني **kirallalotfi@yahoo.fr**
عنوان موقع المؤلّف: **Membres.lycos.fr/philosophie15**